د.هيلة المكيمي ويعقوب الصانع وعبدالرحمن المسفر ود.أحمد المنيس يتوسطهم مدير الحوار أنور البغدادي

جانب من الحضور خلال الندوة

خلال حلقة نقاشية نظمت مساء أمس الأول بعنوان "الاختناق السياسي مفتعل أم حقيقي"

«كود»: النظام الأقرب للعدالة ونبذ الطائفية والقبلية

هو الـ 25 دائرة بشرط مكافحة شراء الأصوات

يعقوب الصانع

د.أحمد المنيس

د.هيلة المكيمي

عبدالرحمن المسفر

أجمع عدد من الناشطين السياسيين على ضرورة تجاوز الكويت للأزمة السياسية الحالية ومعالجة الاوضاع المعلقة لتجنب الآثار السلبية التي ستنتج عنها في المستقبل مشيرين الى ان المواطنين بدأوا يشعرون بانعكاس تردي الاوضاع السياسية على حياتهم وجميع شؤونهم.

كان ذلك خلال الحلقة النقاشية التي اقامتها كتلة الوحدة الدستورية «كود» مساء امس الاول بعنوان «الاختناق السياسي مفتعل ام حقيقي».

في البداية قال المحامي يعقوب الصانع ان هناك جوانب عدة التمسناها من ابناء الشعب الكويتي من خلال اللقاء معهم بمختلف الاماكن وهي ان الشعب الكويتي يسئل «رايحين وين؟»، مضيفا ان حكم المحكمة الدستورية كان واضحا بابطاله لمجلس 2012 وابطال مرسوم الحل والدعوة للانتخابات.

واستغرب الصانع ممن يقولون ان مجلس 2009 اسقطته الارادة الشعبية وهذا امر مرفوض لانه لا يوجد بالقانون ما يسمى مجلس اسقطه الشعب بل يوجد مجلس حل بارادة امير البلاد وبقرار منه، لان المجلس لا يحل الا بامر منه، مؤكدا على ان حكم المحكمة الدستورية وحتى هذه اللحظة لم ينفذ بشكل كامل وصحيح لان حكم الدستورية اتى بارجاع مجلس 2009 بممارسته لصلاحياته، معلقا «انا مجهز صحيفة «الطعن» من الآن وحول عدم قسم الحكومة امام مجلس الامة وسنرجع للمربع الاول».

واوضح الصانع ان مجلس 2009 هناك من قدم استقالته فيه من الاعضاء حتى الآن هم واحد او اثنان في حين باقي الاعضاء يرفضون المجلس والتعامل معه وهم يتمتعون بكامل الامتيازات من سكرتارية وسيارات ورواتب.

ودعا الصانع الحكومة الى عدم احالة الدوائر للدستورية بسبب وجود فراغ تشريعي وفي ظل الحراك السياسي ومحاربة التصعيد الكل يحاول ان يضرب القضاء والاحالة الى المحكمة الدستورية معناها ان الحكومة لا تملك المواجهة وترغب في ان تترك الامر الى جهة اخرى وهذا هو الواقع، لذلك لا تجعل من المحكمة الدستورية سدا منيعا ضدك، اذا كنت تملك المواجهة فعليك ان تتخذ الآن القرار بتعديل الدوائر ولكن لا تقحم المحكمة الدستورية في الحراك السياسي، لاسيما ان الكل يحاول ان يمس القضاء في هذا الجانب والامر المهم ان المحكمة الدستورية ممكن.

وراى الصانع ان اقرب نظام لعدالة الدوائر ونبذ الطائفية والقبلية هو الـ 25 دائرة بشرط مكافحة شراء الاصوات والخدمات فقط.

بدوره، قال المحلل السياسي عبدالرحمن المسفر اننا لانريد ان نصادر حق اي شخص في ابداء الرأي ولكننا نملك عقلا نميز وندرك به الكثير من الامور، ولو وقفنا قليلا عند حل مجلس 2009 فسنجد ان هناك من اتجه لتأييد الخطوات الاجرائية للحل ومنهم احمد السعدون وهناك من تحفظ عليها مثل جاسم الخرافي.

ورأى المسفر ان الفترة الاخيرة شهدت تكريس خطاب الكراهية وتكريس القبلية وكأن 50 او 60 شخصا يحتلون المشهد السياسي ويقررون مصير الشعب، مضيفا اننا امام مهمة جسيمة وكبيرة وهي اصلاح سياسي ومن يقوم بهذه المهمة اصحاب الاختصاصات والفكر وعليهم مهمة جسيمة، واذا رأينا التنمية تراجعت وانعدمت فسنعرف اننا تخلصنا من المختصين بمجالاتهم والمفكرين.

من جانبه، قال د.احمد المنيس انه بعد مرور 50 عاما على الدستور الكويتي للاسف تراجعنا للخلف، ومن يتحمل هذا التراجع هم الطرفان الحكومة والبرلمان، فالحكومة هي التي تعتمد استراتيجية العمل وايضا هناك من هم بمراكز القوى لا يقرون بالديموقراطية لانها مترسخة بالضمير الشعبي للكويتيين.

وزاد المنيس: مع الاسف الشديد الافرازات السيئة التي ادت لوصول بعض النواب لمجلس الامة بناء على مصالح فئوية نظمت نفسها واستطاعت الوصول لتحقيق اهدافها.

وتساءل المنيس كيف للمعارضة ان تدعي الديموقراطية وتقول ان اي تعديل قادم للدستور يجب ان يضمن المزيد من الحريات، وعندما وصلوا لمجلس الامة شاهدنا مطالبتهم بتعديل المادة 2 و79، والمطالبة بهدم الكنائس.

من جانبها، قالت استاذة العلوم السياسية د.هيلة المكيمي انه من المؤسف جدا اننا وبذكرى الغزو نتحدث بندوة تحمل عنوان الاختناق السياسي بدلا من الحديث عن الاعمار والتنمية، مضيفة ان الكويت تعيش ازمة تلد ازمة، ازمة حكم «الدستورية» الاخير ولدت ازمة ادارة رئيس الوزراء باستعجاله برفع كتاب عدم تعاون الناتجة عن ازمة اقتحام المجلس الناتجة عن ازمة تعاون الحكومة مع الايداعات المليونية والناتج ايضا عن صراع قوى مالية واخرى متنفذة الناتج عن ازمة صراع الاجنحة، وهي سلسلة من الازمات لا يمكن الاستمرار فيها، والآن اعتقد ان الشعب الكويتي يؤكد ان الاستمرار بمسلسل الازمات عملية غير مقبولة ولابد من وضع حلول من خلال تغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية وطموح الكويتي ان تعود كما كانت.

● سلطان العبدان

أنور البغدادي

الحضور خلال الندوة

«النفع العام»: فض دور الانعقاد وبدء العطلة وإطلاق حوار وطني بمشاركة نواب 2009 و2012 والوزراء والشباب

أصدرت جمعيات النفع العام مبادرة لتنظيم حوار وطني جامع جاءت بعنوان «العقل الثالث»، وجاء في المبادرة: نتابع بقلق الأوضاع المحلية بشأن تدهور العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والوضع السلبي الذي هما فيه منذ مدة ليست بالقصيرة، كما نلاحظ الأثر البالغ السوء على الاستقرار والتنمية، الذي طال حتى العلاقات الاجتماعية بين أبناء الوطن، والذي لم تسلم منه السلطة القضائية التي هي صمام الأمان لاستقرار النظام في أي دولة في العالم حيث نجد من يتطاول عليها، وقد اشتد هذا الاختلاف بين أبناء الوطن بشكل سلبي بات يمس كثيراً من قيمنا الاجتماعية الايجابية التي جبلنا عليها.

ونود في هذا المقام أن نذكر رأينا في موضوعات الدوائر ومجلس الأمة (2009) والانتخابات البرلمانية القادمة، ونبدأه بتشخيص الوضع البرلماني الراهن حيث نلاحظ ما يلي:

● مجلس الأمة 2009 موجود ومستمر بحكم بات من المحكمة الدستورية بسبب مخالفات دستورية في إجراءات حله، مع وجود قبول كبير لعدم استمراره.

● من الأهمية عدم إغفال ألا يكون حل مجلس الأمة الآن يفضي لتداعيات دستورية لاحقا تؤدي إلى إبطال الانتخابات البرلمانية القادمة.

● القانون الحالي الخاص بالدوائر الانتخابية الذي يقسم الكويت إلى خمس دوائر انتخابية اجمع الفقهاء الدستوريون على أنه مخالف للدستور، وقد كتبت عدة جهات وشخصيات في هذا الاتجاه رأيا علميا منذ عام 2008، وأن أي طعن سيتم تقديمه في حال جرت الانتخابات على أساسه فمن المتوقع الحكم بعدم دستوريته ومن ثم إبطال مجلس الأمة الجديد، وهذا الأمر من شأنه أن يبعثر الكثير من الملفات المهمة رقابيا وأن يعطل الكثير من التشريعات.

● الأغلبية البرلمانية في مجلس الأمة 2012 المبطل أعلنت رفضها لأي تعديل في الدوائر الانتخابية أو عدد الأصوات لكل ناخب سواء كان التعديل بواسطة مجلس الأمة 2009 أو بمرسوم قانون ضرورة، وهذا الموقف منهم لو تم تنفيذه فإنه سيدخل البلاد في أزمة كبيرة، وستكون لدينا مجاميع من الشعب قد قاطعت الانتخابات ولا تؤمن بمخرجاتها ولا تتعامل مع أعضاء مجلس الأمة الجديد ممثلين عنهم، وتجاهل هذه الشريحة المهمة من المجتمع أمر غير مقبول اجتماعيا وسياسيا وستكون انعكاساته سلبية على أحوال الدولة.

من هذا الواقع المؤلم، ومن المنطلق الدستوري والشرعي والواقعي والوطني المسؤول، فإننا ننادي الأطراف المعنية للتوافق على ما يلي:

● تأجيل فكرة إحالة قانون الدوائر إلى المحكمة الدستورية.

● تتم دعوة مجلس الأمة إلى عقد جلسة واحدة أو اثنتين فقط، وسواء حضرت الحكومة وأدت القسم أم لم يكتمل النصاب، يعلن سمو الأمير فض دور الانعقاد بسبب واقعي هو عدم إمكان استمرار جلسات المجلس، على أن تبدأ العطلة الصيفية للمجلس.

● يتم تعديل قانون الدوائر قبل إجراء الانتخابات القادمة، التي ستجري بناء على النظام الجديد للدوائر.. من خلال التوافق الوطني.

● يكون تعديل الدوائر بتراضي أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع، من خلال مبادرة إلى إدارة وتنظيم (الحوار الوطني لدوائر انتخابية دستورية) يضم مائة شخصية تقريبا يمثلون الأطراف التالية:

● جميع الأعضاء المنتخبين لمجلس 2012 المبطل.

● جميع أعضاء مجلس 2009 من غير المحالين للنيابة العامة بسبب تضخم أرصدتهم (مع التأكيد على عدم وجود حكم إدانة بات بشأنهم).

● ممثلون عن منظمات المجتمع المدني شريطة ألا يزيد عددهم عن ربع العدد الكلي.. ويضاف إليهم خمسة أشخاص يمثلون المجاميع الشبابية.

● أعضاء مجلس الوزراء القائم أو من يمثلونهم.

● خمسة خبراء دستوريين من مجلس الأمة ومن غيره.

● يكون النظام الجديد للدوائر بتوافق ثلثي المشاركين، على أن تعلن الحكومة قبل بدء الحوار قبولها بما يتمخض عنه، لتعمل الحكومة على إصدار اقتراح قانون الدوائر الجديد بمرسوم قانون ضرورة.

● ينجز الحوار الوطني أعماله خلال شهر من تاريخ أول اجتماع له.

● يتم حل مجلس الأمة 2009 بعد انتهاء أعمال الحوار الوطني وفق إجراءات دستورية صحيحة، وتتم الدعوة للانتخابات وفقا لنظام الدوائر الجديد.

● في حال فشل الحوار الوطني للخروج بتوافق في شأن نظام الدوائر الجديد، فعلى الحكومة تحمل مسؤولياتها وفقا للدستور.

وبناء عليه

نحن جمعيات النفع العام الموقعة على هذا البيان نناشد الحكومة الموقرة وأعضاء مجلس الأمة 2012 المبطل ومجلس 2009 جميعا، كما نناشد الجماعات السياسية والمجاميع الشبابية إلى التعاون والتفاهم لإخراج وطننا مما هو فيه، فقد قال تعالى: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين).

الموقعون: جمعية الشفافية الكويتية والاتحاد العام لعمال الكويت ورابطة الاجتماعيين الكويتية والجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وجمعية العمل الاجتماعي الكويتية وجمعية المستقبل الثقافية الاجتماعية والجمعية الوطنية لحماية الطفل والجمعية الجغرافية الكويتية

الدقباسي يناشد القادة العرب حماية الشعب السوري ووقف إبادة المسلمين في ميانمار

وجه علي سالم الدقباسي رئيس البرلمان العربي رسائل تهنئة بحلول شهر رمضان المبارك الى قادة الأمة العربية هنأهم فيها بقدوم الشهر الكريم، وثمن عاليا مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بالدعوة الى عقد مؤتمر لمنظمة التعاون الإسلامي في مكة المكرمة يومي 14 و15 أغسطس 2012 لما فيه خير للاسلام والمسلمين ووحدتهم في ظل المخاطر والتحديات التي تواجه الأمة.

ووصف الدقباسي انعقاد المؤتمر في هذا الوقت العصيب الذي تمر به الأمة وما ينتج عنه من قرارات بأنه يشكل منعطفا تاريخيا هاما.

وناشد الدقباسي في رسالته ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية اتخاذ الإجراءات العاجلة والفورية للبحث عن حل جذري للأزمة السورية التي تتصاعد فيها آلة قتل النظام الوحشية لأبناء الشعب السوري، كما ناشدهم حث الأشقاء في فلسطين على تحقيق المصالحة الوطنية لمواجهة الممارسات الصهيونية المستمرة من تهويد للقدس ومحاولات هدم المسجد الأقصى، واستمرار اعتقال العديد من الأسرى الفلسطينيين والعرب ومن بينهم عدد كبير من نواب الشعب الفلسطيني.

كما ناشد الدقباسي في رسالته ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية الإسلامية التدخل الفوري لوقف المجازر وعمليات التطهير العرقي والإبادة الجماعية التي تمارسها جماعة بوذية متطرفة ضد المسلمين في ميانمار وما ادت إليه من قتل الآلاف من المسلمين وفرار آلاف آخرين جراء الاستهداف المنظم للمسلمين في ميانمار.

وطالب رئيس البرلمان العربي السلطات في ميانمار بسرعة القبض على هؤلاء المتطرفين وتقديمهم للمحاكمة، كما طالب المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان بالتدخل في هذا الشأن، وأن تكون محاكمة هؤلاء القتلة امام محكمة الجنايات الدولية.

ودعا الدقباسي الى موقف عربي موحد وقوي اتجاه التدخل الايراني في الشؤون العربية في سورية واليمن، مؤكدا ان الأعمال العدائية الايرانية في الشؤون العربية بدءا من شبكة جواسيس الكويت ومرورا بالتدخل بالبحرين واحتلال جزر الإمارات والتدخل بالشأن اليمني وآخرها الباص الذي يقل 48 ايرانيا لضرب الثورة السورية.

علي الدقباسي